التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

المدرس المساعد
هيام خزعل ناشور
جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي

الملخص:

تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي نالت أهمية كبيرة من قبل دول العالم كافة وذلك بسبب دورها الكبير في الإنتاج والتشغيل وإدارة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي ، فضلاً عن دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ، إذ أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكلان معاً ما نسبته ٨٥% من إجمالي عدد المصانع التحويلية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي . كما أن هذه الصناعات تواجه العديد من المشاكل والمعوقات أدت الى تذبذبها من دولة الى أخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي . لهذا جاء هدف البحث هو التعرف على طبيعة هذه الصناعات من حيث دراسة مفهومها وأهميتها وواقعها داخل دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات التي تواجه تطور هذه الصناعات في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة بفعل اتساع نطاق العولمة .

Abstract:

The small and middle industries regarded one of the important economical sectors that took noticeable importance in all over the world for their big role in production , employment , icome management , innovation, and technological progress . They also have a role in achiving the social and economical aims for all countries . Both the small and middle industries compose the percentage of 85% of the total number of the working transformational factories in the countries of Gulf cooperation council . These industries also face many problems and obstacles cause to their unsettlement state from one country to another within

the council . For that purpose the current research was written to identify to identify the nature of these industries from the point of studying their concept , their importance , and their state inside the countries of Gulf cooperation council . In addition to studying the challenges facing the development of these industries in the current technological development and the effect of globalization on it.

المقدمـــة :

تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة احدى اهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية ، وذلك بسبب دورها المحوري في الانتاج والتشغيل وادارة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي ، فضلا" عن دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ، فضلا" عن تأثيرها الجوهري في معالجة اهم المشاكل التي تواجه دول العالم وهي مشكلة البطالة والفقر ، وذلك من خلال قيامها بتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة العاطلة عن العمل نظرا" للمزايا التي تتميز بها هذه الصناعات واهمها ارتفاع كثافة العمل وبساطة التكنولوجيا المستخدمة وصغر حجم التمويل اللازم لها . كما ان معظمها يستخدم المواد الخام المحلية ، او المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة ، كما انها تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات بحيث تمارس دورا" مؤثرا" في تكامل الصناعات .

وقد انتشرت هذه الصناعات انتشارا" كبيرا" في الدول المتقدمة والنامية ولكن بنسب متفاوتة بحسب طبيعة كل دولة ومراحل النمو فيها . وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي انتشرت فيها هذه الصناعات اذ انها تحتل اهمية متميزة في الهيكل الصناعي ، وتمارس دورا" مهما" في تحقيق التنمية الصناعية نظرا" لدورها الفعال في تكوين الدخل القومي ، وخلق فرص عمل واسعة ، وجذب المدخرات،لذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تتمثل في اتخاذ جملة من السياسات والاجراءات المشجعة ، منها حاضنات المشاريع الصغيرة ، وصناديق تنمية مشروعات الشباب ، وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق ولأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي . فقد تضمن البحث ما يأتي :

١-هدف البحث :

" تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا" عن بيان اهم ملامح وخصائص هذه الصناعات واهميتها الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي . والتحديات التي تواجه تطور هذه الصناعات في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة بفعل اتساع نطاق ظاهرة العولمة " .

٢- فرضية البحث :

" تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا" مهما" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي " .

٣- مشكلة البحث:

ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي لازالت في مرحلة التكوين أو النمو وهي تواجه الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعيق استمرارها وتطورها لذلك لابد من دراسة وتحديد تلك المشاكل لكي يتم السيطرة عليها ومعالجتها .

٤-أسلوب البحث :

استند البحث الى أسلوب التحليل النظري والعملي لاثبات صحة الفرضية او نفيها.

٥- خطة البحث :

لغرض اثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث الى مبحثين رئيسيين ، تناول المبحث الأول مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة واهميتها وواقعها في دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ يقسم الى ثلاثة أجزاء ، تناول الجزء الاول مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ويضم الجزء الثاني أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، أما الجزء الثالث فقد تناول دراسة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، اما المبحث الثاني فقد أختص بدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي .

ثم أختتم البحث بمجموعة من الأستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول
الصناعات الصغيرة والمتوسطة
مفهومها وأهميتها وواقعها في دول مجلس التعاون الخليجي

اولا": الصناعات الصغيرة والمتوسطة – مفهومها:

من الصعب التوصل الى تحديد تعريف موحد ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن ذلك فان كلمة (صغيرة) و(متوسطة) هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لاخر حتى في داخل الدولة الواحدة ، نظرا" لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الانتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة مثل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ، ومدى توفير القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة منها [١]. كما ويختلف التعريف وفقا" للهدف منه ، وهل هو للاغراض الاحصائية أم للاغراض التمويلية او لاية اغراض اخرى.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الا انه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على اساسها تعريف الاحجام المختلفة للصناعة ومن هذه المعايير مايأتي[٢]:-

١-**معيار عدد العاملين :-** يمثل هذا المعيار من ابسط المعايير المستخدمة وذلك لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية ، لكن من عيوب هذا المعيار هو اختلافه من دولة لاخرى ، فضلا" عن انه لايأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الانتاج .

٢- **معيار حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) :-** يعد هذا المعيار من المعايير الاساسية المستخدمة في العديد من الدول للتمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، على اعتبار ان حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط الصناعي كميا".

٣- **معيار قيمة المبيعات السنوية :-** يمكن النظر الى حجم المبيعات السنوية على أنها أحد المعايير التي تميز الصناعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق.

٤- معيار درجة التخصص في الادارة.

٥- معيار التقدم التكنولوجي [٣] .

فضلاً عن ذلك فان بعض الدول العربية يتم فيها استخدام اكثر من معيار في التعريف الواحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات ومن ثم هناك مصادر مختلفة للأحصاءات عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة .

اضف الى ذلك ان التعريف المستخدم للصناعات الصغيرة والمتوسطة لمعيار معين ليس موحدا في الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف الصناعات التي تعمل بها أقل من (٥٠) عاملا مثل مصر بأنها صناعات صغيرة بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أقل من (١٥) عاملا مثل الاردن والعراق في حين تعرفها اليمن بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أقل من (٤) عمال [٤] .

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فأنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات حيث تعرف الصناعات الصغيرة ((بأنها تلك الصناعات التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار)) ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالصناعات التي يستثمر كل منها من (٢) مليون واقل من (٦) ملايين دولار[٥] .

نستنتج مما تقدم ان الدول العربية تختلف في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة بمكان اجراء المقارنة بينهم فالصناعات التي تعد متوسط في دولة الاردن أو العراق أو اليمن تعد صغيرة في دولة مثل مصر وذلك تبعاً لمعيار عدد العمال ، كما ان الصناعات المتوسطة في مصر تعد صغيرة في دول الخليج العربي تبعاً لمعيار رأس المال المستثمر .

نستنتج من حيث المفهوم أن جميع الصناعات تلتقي في هدف واحد هو انتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات البشرية ، ويرى بعضهم ان معظم الصناعات قد بدأت بحسب التسلسل التقليدي أي انها بدأت من صناعات حرفية او يدوية وتطورت الى صناعات صغيرة ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة او كبيرة ، الا ان التفريق بين تلك الانواع لابد منه ، لان الصناعات الصغيرة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الصناعات الحديثة بعكس الصناعات الحرفية أو اليدوية التي تمثل مراحل تصنيع بدائية تعتمد على وسائل الانتاج التقليدية [٦].

ثانيا" :- الصناعات الصغيرة والمتوسطة - أهميتها

تتجسد اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاسباب عديدة منها[٧] :

١- تؤدي هذه الصناعات دورا" مهما" في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وامدادها بمستلزمات الانتاج ، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها واجراء العمليات الانتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديا" تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.

٢- تساهم هذه الصناعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة.

٣- تعد هذه الصناعات اكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية.

٤- تقوم هذه الصناعات بتلبية احتياجات الاسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط باذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة اكبر من الصناعات الكبيرة [٨].

٥- توفر هذه الصناعات فرصا" عديدة للعمل لبعض الفئات ، وبصفة خاصة للاناث والشباب من خلال المشاريع المنزلية أوالتي تتناسب ومؤهلات المرأة مع مراعات البيئة والتقاليد الاسلامية مما يعطي نوعا من التنمية والاستقرار الاجتماعي[٩].

٦- امكانية عدّها كحاضنة لاعداد جيل من رجال الاعمال ومختبر لصناعات جديدة.

٧- كما توفر هذه الصناعات سلعا" وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا" تتفق مع قدراتها الشرائية .

٨- كما تستخدم هذه الصناعات فنونا انتاجية بسيطة نسبيا" تتميز بأرتفاع كثافة العمل ، مما ساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة [١٠]

ولبيان اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها داخل الصناعات التحويلية نورد الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
بنية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي
(مليون دولار/ نسبة مئوية)

الفئات الصناعية	عدد المعامل	النسبة المئوية(%)*	اجمالي الاستثمار (مليون دولار)	النسبة المئوية (%)*	اجمالي القوة العاملة (الف)	النسبة المئوية (%)*
الصناعات الصغيرة	٥٤٣٩	٦٦ .٧	٣٢٨٤	٣ .٥	٢٤٥	٣٦ .٦
الصناعات المتوسطة	١٤٨٩	١٨. ٣	٥٢٦١	٥ .٥	١١٨	١٧ .٦
الصناعات الكبيرة	١٢٢٦	١٥	٨٦٩١٣	٩١	٣٠٨	٤٥ .٨
المجموع	٨١٥٤	%١٠٠	٩٥٤٥٨	%١٠٠	٦٧١	% ١٠٠

*- احتسبت النسب من قبل الباحث

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الاحصائي ، الدوحة ، ٢٠٠٣.

نجد من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (١) ان الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي مثلت قطاعا" كبيرا" ومهما" من حيث العدد حيث شكلت اغلبية القطاع الصناعي واحتلت مركزا" رئيسا" داخل الصناعات التحويلية، اذ بلغ عدد الصناعات الصغيرة (٥٤٣٩) صناعة أذ انها شكلت ما نسبته (٦٦ .٧%) من اجمالي عدد الصناعات التحويلية ، وفي المقابل نجد ان الصناعات المتوسطة بلغت (١٤٨٩) صناعة ، أي أنها بلغت نسبة لاتتجاوز (١٨ ,٣%)، في حين نجد ان الصناعات الكبيرة بلغ عددها (١٢٢٦) صناعة ، التي تشكل نسبة (١٥%) من اجمالي عدد الصناعات التحويلية .

كما يتبين من الجدول ايضاً ، ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل معاً حوالي (٨٥%) من العدد الاجمالي للمصانع التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي ، و(٩%) من اجمالي الاستثمارات ، وحوالي (٥٤ ,٢%) من اجمالي عدد العاملين .

تؤكد تلك القيم والنسب أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، ومكانتها الكبيرة بين الصناعات التحويلية حيث أنها لاتحتاج الى رؤوس اموال ضخمة ، وهي بالمقابل تفتح الميادين لاستقطاب القوى العاملة المحلية.

ومن اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ايضا" انها تقوم بدور كبير في تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة العاطلة عن العمل وسد النقص في السلع الضرورية ، وذلك من خلال انتشارها الواسع في مختلف المناطق الحضرية والريفية ، وهذا بدوره يؤدي الى تقليص ظاهرة البطالة والفقر اللتين تعدان بمثابة شبح يهدد الاقتصادات الخليجية .

ثالثا":- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي- واقعها.

١- التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي .

لبيان التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي نستعين بالجدول رقم (٢) الذي يوضح توزيع الصناعات وفق الدول ، حيث ان مجموع عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة قد بلغت (٦٩٢٨) مصنعا" . ويلاحظ من الجدول ان دولة الامارات تحتل المركز الاول في عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث مثلت مانسبته (٣٦.٥ %) من اجمالي عدد المصانع ، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (٩ 32 .%) ، ثم سلطنة عُمان بنسبة (٤ . ١١%)، ثم الكويت بنسبة (٩. ٨ %) ، فقطر بنسبة (٥.٤%) ، واخيرا" البحرين بنسبة (٤.٩%) .

جدول رقم (٢)
توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول
مجلس التعاون الخليجي

الدولة	عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة	اهميتها النسبية *
الامارات	٢٥٢٨	٣٦.٥
البحرين	٣٣٥	٤.٩
السعودية	٢٢٨٤	٣٢.٩
سلطنة عمان	٧٨٧	١١ . ٤
قطر	٣٧٥	٥.٤
الكويت	٦١٩	٨.٩
المجموع	٦٩٢٨	%١٠٠

- **- احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على المصدر الآتي**

Source : Gulf organization For Industrial consnlting , Gulf industrial Bulletin , Volume (4) Issue(31) Jan 2003.

٢- اجمالي الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي :

من حيث مساهمة رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالاستثمارات الكلية في الصناعات التحويلية على مستوى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ، نلاحظ من الجدول رقم (٣)، ان المملكة العربية السعودية جاءت في المقدمة ، اذ بلغت نسبة استثماراتها في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (٥٩.٩%) من اجمالي استثماراتها في الصناعات التحويلية ، تليها في المرتبة الثانية الامارات بنسبة (١٨.٢%) فالكويت بنسبة (٨.١%) ثم سلطنة عمان بنسبة (٧.١%) ، فقطر بنسبة(٣.٨%) ثم البحرين بنسبة (٢.٩%). و الجدول رقم (٣) يوضح ذلك .

جدول رقم (٣)
اجمالي الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي مليون دولار

دولة	الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة	أهميتها النسبية(*)
الامارات	١٥٥٤	١٨.٢
البحرين	٢٥٠	٢.٩
السعودية	٥١٢١	٥٩.٩
سلطنة عُمان	٦٠٣	٧.١
قطر	٣٢٢	٣.٨
الكويت	٦٩٥	٨.١
المجموع	٨,٥٤٥	%١٠٠

*- احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على المصدر الآتي .
المصدر :- منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، ادارة معلومات الاسواق.

٣- التوزيع الجغرافي لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي.

اما من حيث التوزيع الجغرافي لأجمالي عدد من العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، يلاحظ من الجدول رقم (٤) ان اكبر عدد منها كان في دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغت (١٥٠) عاملا ،

أي شكل ما نسبة (٢, ٤١%) من اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية (١٢٦) عاملا أي انها شكلت (٦, ٣٤%) ثم عُمان (٣٠) عاملا وبنسبة (٣, ٨%) ، ثم الكويت (٢٣) عاملا أي بنسبة (٣, ٥%) ، ثم البحرين بنسبة (٩, ٤%) فقطر بنسبة (٧, ٤%) .

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي لعدد العاملين في

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلسالتعاون الخليجي(الف عامل)

دولة	عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة	الاهمية النسبية لاجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة*
الامارات	١٥٠	٤١.٢
البحرين	١٨	٤.٩
السعودية	١٢٦	٣٤.٦
سلطنة عُمان	٣٠	٨.٣
قطر	١٧	٤.٧
الكويت	٢٣	٦.٣
المجموع	٣٦٤	%١٠٠

*- احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على المصدر الآتي :

المصدر :- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الاحصائي لعام ٢٠٠٣.

٤ – توزيع القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي.

من حيث توزيع القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، نلاحظ من الجدول رقم (٥) ان صناعة المنتجات المعدنية المصنعة قد استحوذت على مانسبته(٩ .٢٦%) من اجمالي قوة العمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي ، تليها صناعة الغزل والنسيج والملبوسات بنسبة (٣. ١٧%) ، حيث تستخدم هذه الصناعة الاسلوب التكنولوجي المكثف

للعمل ، ثم تليها في الاهمية صناعة المنتجات الكيمياوية بنسبة (٥. ١٦%) ثم تليها منتجات مواد البناء بنسبة (٢. ١٣%) ، وتوزعت النسبة الباقية على باقي القطاعات بنسب متباينة .

جدول رقم (٥)
توزيع القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجيوفقا" لنشاط الصناعي (الف عامل)

النشاط الصناعي	عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة الى اجمالي عدد العاملين
صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ	٣٨	١٠.٤
صناعة النسيج والملابس	٦٣	١٧.٣
صناعة الخشب والاثاث	٢٤	٦.٦
صناعة الورق والطباعة والنشر	٢٢	٦.١
صناعة المنتجات الكيمياوية والبلاستيكية	٦٠	١٦.٥
المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا النفط	٤٨	١٣.٢
الصناعات المعدنية الاساسية	٤	١.١
المنتجات المعدنية المصنعة والالات والمعدات	٩٨	٢٦.٩
صناعات تحويلية اخرى	٧	١.٩
المجموع	٣٦٤	%١٠٠

*- احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على المصدر الآتي :
المصدر : منظمة الخليج للأستشارات الصناعية ، ملف الليج الأحصائي لعام ٢٠٠٣ .

٥- التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

من حيث التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ينظر الخارطة رقم (١) نلاحظ من الخارطة ان المدن الصناعية تركزت في مدينة الشعيبة في الكويت ، وسترة والحد في البحرين ، والخور ، والدوق وامسيعيد وراس الغات في قطر ، وارويس وجبل علي في الامارات العربية المتحدة ، والمناطق اصنعية في صحار والرسيل ونزوي وريسون في عُمان .

خارطة رقم (١)

التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

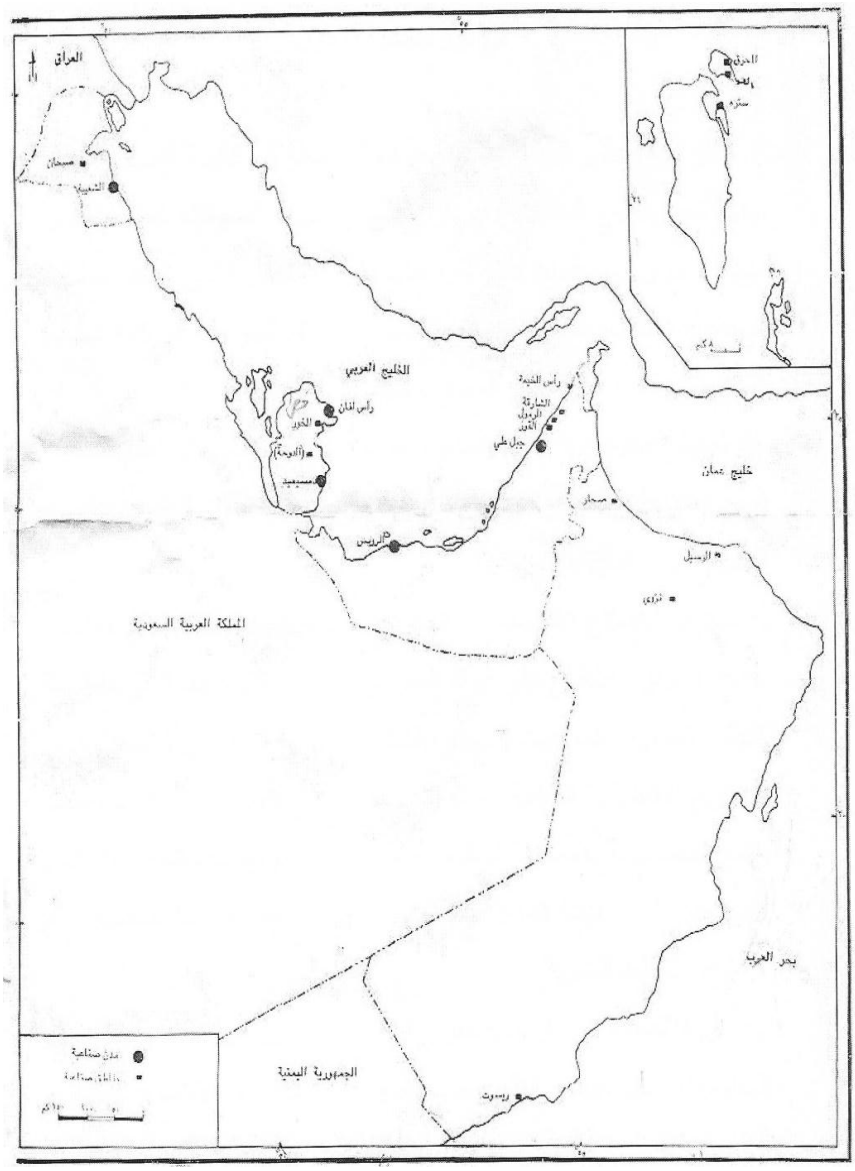

المصدر: نظام عبدالكريم الشافعي ،"المدن الصناعية في الخليج العربي ودورها في اعادة توزيع السكان والنشاط الصناعي" ،مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ،العدد (٦) ،السنة السادسة ، جامعة قطر ،١٩٩٤ ،ص١١٦-١١٧.

المبحث الثاني
المعوقات والمشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون

ان نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في انحاء العالم كافة يواجه مجموعة من المشاكل ، قد تكون هذه المشاكل او المعوقات مختلفة من منطقة لاخرى ومن قطاع لاخر لكن هناك بعض المشاكل التي تعد مشاكل موحدة او متعارفا عليها تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في انحاء العالم كافة ، ومن هذه المشاكل او المعوقات مايأتي[١١]:

١- تحديات العولمة :- نتيجة لظاهرة العولمة التي اجتاحت دول العالم كافة ، تضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي امام تحديات كبيرة تتمثل بالاتي:-

أ- تحديات الاصلاح الاقتصادي:- تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة تحديد الاسواق والانفتاح على العالم الخارجي ، حيث انضم اغلبها الى منظمة التجارة العالمية ، كما قامت بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية ، وشرعت القوانين التي تنظم عمله ، كما بينت برامج لخصخصة مؤسساتها الحكومية وتحويلها الى مؤسسات خاصة . ان كل ذلك يتطلب اعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما ينسجم مع البرامج والخطط التنموية .

ب- ثورة المعلومات :- ان سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية ، ان المعلومات تشكل عنصرا انتاجيا جديدا يتفوق على عناصر الانتاج الاخرى التقليدية، العمل ، رأس المال، الارض ، التنظيم ، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث ، مما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة امام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة.

ج- المنافسة العالمية :- ان الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود امام حركة التجارة العالمية سيقود الى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يتطلب روح الابداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة لكي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي منافسة الاسواق العالمية او على الاقل حماية نفسها من المنافسة الخارجية .

٢- التضخم :- من حيث تأثيره على ارتفاع اسعار المواد الاولية وكلفة العمل مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف التشغيل . وهنا تعترض الصناعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من قبل الصناعات الكبيرة مما يضعفها ويحد من قدرتها على رفع الاسعار لتجنب اثر ارتفاع اجور العمالة واسعار المواد الاولية.

٣- مشاكل التمويل :- يشكل ضعف التمويل العقبة الرئيسة امام نمو ونجاح نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لانها تعتمد في الغالب على التمويل الذاتي وعلى امكانياتها المالية المحدودة . حيث ان اغلبية اصحاب هذه الصناعات هم من المهنيين ولا تتوفر لديهم مدخرات تمكنهم من اقامة صناعاتهم من شراء اراضي ومكائن ومعدات ومستلزمات صناعية ، لذلك غالباً ما نجدهم يلجأون الى الاقتراض من المصارف والبنوك وغالباً ما تتردد المصارف التجارية في منحهم القروض القصيرة الاجل أو الطويلة الاجل بسبب حداثة سجلاتهم الانتمائية او بسبب نقص الضمانات هذا من جانب ، ومن جانب آخر ان هذه القروض عادة ماتكون ذات اسعار فائدة عالية ، مما يصعب عليهم تسديد تلك القروض .

٤- كلفة رأس المال :- تنعكس هذه المشاكل على ربحية الصناعات من خلال الطلب من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر الفائدة الذي يكون مرتفعا مقارنة بالسعر الذي تدفعه الصناعات الكبيرة . اضف الى ذلك اعتماد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي الى زيادة الكلفة التي تتحملها.

٥- الدعم الفني :- تفتقر الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي لمقومات الدعم الفني خصوصا" في مجال حاضنات الاعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لاصحاب هذه الصناعات او العاملين فيها، وتؤهل مستوى الانتاج لمطابقة المواصفات القياسية العالمية ، الأيزو[١٢] .

٦- معوقات فنية :- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من نقص في المعلومات الحديثة والدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية التي تعد من المستلزمات الضرورية لنجاح واستمرار أي صناعة خاصة في المجال الصناعي.

فضلا" عن هذه المعوقات الرئيسة التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي توجد هناك معوقات اخرى لاتقل اهمية عن المعوقات الرئيسة يمكن اجمالها بالاتي[١٣]:-

١- ارتفاع كلفة الانتاج وذلك بسبب اعتمادها على التكنولوجيا الغربية ومستلزمات الانتاج المستوردة.

٢- ممارسة المنافسة غير العادلة المتمثلة بالحرب السعرية بين الكثير من المنتجين والتجار المستوردين للسلع المماثلة.

٣- عدم الاستفادة من انظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الكثير من الصناعات.

٤- عدم وجود صناعات متخصصة متعددة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مثل الصناعات القابضة والتسويقية وغيرها .

٥- ان الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون لها ، لذا فهي بحاجة الى استشارة دائمة في هذا المجال[١٤] .

٦- ربما من المشاكل الاخرى تتعرض لها الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم المام صاحب الصناعة بفنون التعامل مع الازمات المالية او الادارية ، لذا فهو بحاجة الى من يساعده ويقدم له النصح .

٧- عدم وجود حاضنات اعمال تحتضن الصناعات الصغيرة منذ بداية تكوينها لكي تتجنب عوامل الفشل والانهيار التي تتعرض لها الصناعات في المراحل الاولى من تكوينها .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات :

١- تمثلت الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي في قدرتها على استيعاب العديد من القوى العاملة، حيث تستوعب حوالي (٣٦٤) ألف عامل يشكلون ما نسبته (٥٥%) من اجمالي قوة العمل في الصناعات التحويلية،(٦. ٣٦%) للصناعات الصغيرة وحوالي (٤ .١٨%) للصناعات المتوسطة.

٢- تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل ادت الى تذبذب حجم هذه الصناعات من دولة الى اخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي .

٣- ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التقليل من ظاهرة البطالة لكونها تستخدم اساليب انتاج كثيفة العمل ، فضلا" عن انها تتميز بصغر حجمها ومن ثم فأن احتياجاتها من الخدمات الاساسية تكون محدودة .

٤- عدم وجود حاضنات الاعمال تحتضن المبادرين واصحاب الافكار الجديدة ، اذ تعمل تلك الحاضنات على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة البيئة الملائمة لها كي تنمو وتزدهر.

٦- تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (٨٥%) من اجمالي عدد المصانع التحويلية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المقترحـــات :

١- توجيه المستثمرين لاختيار الصناعات التي تتناسب مع الوضع الصناعي وتتمتع بشروط الجدوى الاقتصادية .

٢- تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بأنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكات معلومات عالمية ومحلية .

٣- تدعيم دور المصارف الصناعية في مجال تقديم القروض لهذه الصناعات بشروط ميسرة في السداد

٤- تشجيع دور المصارف التجارية لتقديم القروض اللازمة لهذه الصناعات مع تخفيض الضمانات المطلوبة.

٥- البحث عن امكانية انشاء الحاضنات التكنولوجية للقطاعات الصناعية المختلفة بهدف النهوض ودفع عملية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٦- تخفيض تكلفة الاعلان والدعاية والترويج لمنتجات وخدمات هذه الصناعات وتسهيل عملية مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية .

٧- وضع اطر تشريعية وقانونية تحمي الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دخول الصناعات المماثلة لها من الخارج .

٨- التنسيق من حيث الانتاج والتسويق والتوزيع ، وتحسين مستوى الاداء ، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن المتغيرات التي تشهدها الاسواق المحلية والعالمية.

الهوامش

١- د. حسين عبد المطلب الأسراج ، " تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " مجلة علوم انسانية ، العدد ٣٤ ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

٢- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولمجلس التعاون الخليجي " الوضع القائم والتحديات المستقبلية " متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الموقع www. Aabf . org .

٣- د. فلاح خلف الربيعي ، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ... الواقع والافاق مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجندول ، السنة الثالثة ، العدد ٢٨ ، عمان ، ٢٠٠٦ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الموقع www. Aabfs . org .

٤- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، " مصدر سابق" ، ص ٤ .

٥- د. مازن شيحا ، "تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد٨٨ ، ديسمبر ، ٢٠٠١ ، ص ٨٨.

٦- د. كمال كاظم جواد ، " دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كربلاء، (كربلاء ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧) ، ص ١٠.

٧- د. ماهر حسن معروف و د. ايهاب مقابلة ، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها " ، عمان ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ايار ، ٢٠٠٦ ،ص٣.

٨- د. جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى ابو عبد ، " ادارة المشاريع الصغيرة"، الطبعة الاولى ، عمان ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص١٩.

٩- د. نبيل محمد عبد الجواد شبلي ، " نظم دور الفرقة التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة آفاق اقتصادية ، دبي المجلد ٤٩ ، العدد ١١٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٢.

١٠- د. توفيق عبد الرحمن يوسف ، " ادارة الاعمال التجارية الصغيرة "، الطبعة الاولى ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤ .

١١- د. حسام الدين زكي بنيان و د. عباس جبار الشرع ، " واقع الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة " ، واقع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد، البصرة ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٨ .

١٢- باسم جودة الحسيني ، " السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بغداد ، تموز ، ٢٠٠٣،ص١٢.

١٣- د. كاظم جواد ، "مصدر سابق " ، ص ٥٩.

١٤- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سابق " ، ص٥.

١٥- د. فلاح خلف الربيعي ، "مصدر سابق "، ص ٣ .

١٦- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، " مصدر سابق "، ص ٦ .

المصادر

١- د. باسم جودت الحسيني ،" السياسات الاقتصادية في العراق- الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية" ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بغداد ، تموز ، ٢٠٠٣.

٢- توفيق عبد الرحيم يوسف، "ادارة الاعمال التجارية الصغيرة" ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.

٣-جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى ابو عبد ،" ادارة المشاريع الصغيرة "، عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤.

٤- د. حسام الدين زكي بنيان ود. عباس جبار الشرع ، "واقع الصناعات الصغيرة في محافظة البصرة"، واقع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد ، البصرة ، جامعة البصرة، ٢٠٠٧ .

٥- د. حسين عبد المطلب الاسراج ، "تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، مجلة علوم انسانية،العدد٣٤،السنة الخامسة، ٢٠٠٧.

٧- د. فلاح خلف الربيعي ،" الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ... الواقع والافاق" ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مجلة جندول ، السنة الثالثة ، العدد ٢٨ عمان ،٢٠٠٦.

٧-د.كمال كاظم جواد ، دورحاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة بلدان مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،كربلاء،جامعة كربلاء ،٢٠٠٧.

٨- د. ماهر حسن محروق ود. ايهاب مقابلة ،" الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومقوماتها" ، عمان ،مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ايار ٢٠٠٦.

٩- مازن شيحا ،" تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد ٨٨، ديسمبر ، ٢٠٠١.

١٠- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ،ملف الخليج الاحصائي ،لعام ٢٠٠٣.

١١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ادارة معلومات التسويق ، لعام ٢٠٠٣.

١٢- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي... الوضع القائم والتحديات المستقبلية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الموقع www .aabf . org

١٣- د. نبيل محمد عبد الجواد شبيلي ، "نظم دور الغرفة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي" ، مجلة افاق اقتصادية ، دبي ، المجلد ٢٩ ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٨.